حكومة أردوغان .. بين محاولات منع تدهور العلاقات مع أمريكا ومساعي الانسجام مع أوروبا

تعاني الحكومة التركية برئاسة رجب طيب أردوغان من مأزق كبير في علاقاتها مع الولايات المتحدة وبعض دول المنطقة بسبب التدهور الكبير الذي تشهده الأوضاع الأمنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والعراق .

وتقول مراسلة وكالة الأنباء القطرية في أنقرة في تقرير لها: إن نداء الحكومة التركية الذي صدر الاثنين عقب اجتماع لها إلى المجتمعات الدولية بعدم الاكتفاء بالتعبير عن الاستنكار والسخط بل التحرك الفوري من أجل السيطرة على الوضع يعتبر مؤشراً على مدى جدية المأزق الذي تشهده علاقات أنقرة مع الولايات المتحدة وبعض دول المنطقة .

وكان نداء الحكومة التركية موجهاً في الأساس إلى الولايات المتحدة لأنها هي التي تقود قوات الاحتلال للعراق ، ومن ثم كان موجهاً إلى الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي .

وتقول المراسلة نقلاً عن مصادر عليمة: إن مأزق الحكومة التركية يتمثل في عدة نقاط أولها: هو أن تركيا لا تريد أن تتدهور الأوضاع في العراق أكثر من ذلك، لأن التحسين الكبير الذي تشهده التجارة التركية مع العراق منذ انتهاء الحرب أحد أهم الأسباب التي تدع الحكومة تحرص على ضرورة استقرار الأوضاع في العراق .

وأوضحت هذه المصادر أن النقطة الثانية هي وجود مخاوف كبيرة لدى الحكومة من أن تنجر تركيا إلى داخل الأوضاع غير المستقرة في العراق ، وقالت إن الأوساط التركية بدأت تتحدث عن أن الفشل الأمريكي في استتباب الأمن والاستقرار في العراق لن يخدم المصالح التركية بل بالعكس سوف يولد وضعاً أخطر مما كان عليه ، ولذلك فإن تركيا تؤمن بضرورة دعم الجهود الأمريكية من أجل إعادة الأمن والاستقرار في العراق .

إلا أن الحكومة التركية .. كما تقول هذه المصادر .. تجد صعوبة في إقناع الرأي العام التركي على ضرورة دعم الجهود الأمريكية نسبة إلى الأساليب الوحشية التي تتبعها الولايات المتحدة من إبادة العراقيين وممارسة مختلف أساليب التعذيب في السجون العراقية ومقتل ٤٥ مدنياً أثناء حفل زفاف في ناحية القائم على الحدود السورية .

وبالنسبة للمأزق التركي إزاء الوضع المتدهور في الأراضي الفلسطينية تقول المصادر إن هذا المأزق ازداد سوءاً عقب قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي بقصف مخيم اللاجئين الفلسطينيين في رفح مما أدى إلى استشهاد العشرات من الفلسطينيين الأبرياء .

وتضيف المصادر إن مواصلة الرئيس الأمريكي بوش بتقديم الدعم لأرئيل شارون رئيس الوزراء رغم هذه المذابح المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني وتقاعس الأمم المتحدة في التدخل لحماية الفلسطينيين يمثل عقبة كبيرة أمام المساهمة التركية العلنية في منطقة الشرق الأوسط .

وتؤكد أن الوضع الحالي في الأراضي الفلسطينية المحتلة يقف عقبة أمام تركيا في الحفاظ على علاقاتها السياسية والاقتصادية مع إسرائيل بعيداً عن الأنظار رغم ازدياد ردود الأفعال العالمية على ما تقوم بها الحكومة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة .. والدليل على ذلك فإن وزير البنية التحتية الوطنية الإسرائيلي وصل إلى تركيا من أجل التوقيع على اتفاقية بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي ، مع مجموعة شركات (زورلو) لبناء مولدة كبيرة للطاقة بعد فوز إسرائيل بهذه المناقصة .

وتقول المراسلة إن هذه الموازين المقلبة في المنطقة تمثل الخطة الخلفية للمأزق الذي تعيشه الحكومة التركية في سياستها الخارجية .. وتشير إلى الأوضاع المتدهورة في العراق وفلسطين وضعت حكومة أنقرة بين سندان الحفاظ على مصالحها مع الولايات المتحدة وإسرائيل ومطرقة ضميرها الذي يؤمن بالمبادئ والحقوق الإنسانية .

وتضيف أنه رغم ذلك فإن تركيا تقوم حالياً بدور فعال في منظمة المؤتمر الإسلامي من أجل حل القضية الفلسطينية من خلال إيجاد آليات تتيح الفرصة لتنفيذ خريطة الطريق التي يمكن أن تحقق الأمن الذي تنشده إسرائيل حيث سيقوم وفد وزاري من المنظمة يظم وزراء خارجية تركيا والسنغال وماليزيا والمغرب وفلسطين بزيارة واشنطن في الأول من شهر يونيو القادم للتباحث حول المشكلة الفلسطينية.

وأكد عبد الله جول نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية التركي أن بلاده التي تواصل أعمال الانسجام مع الاتحاد الأوروبي بكل جد وتتوقع تحديد موعد بدء المفاوضات بين الجانبين نهاية العام .

وقال جول عقب اجتماع عقدته مجموعة متابعة الإصلاحات أنه تم الدخول في مرحلة هامة في العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي .

وصدر عن الاجتماع سلسلة من القرارات الهامة مثل البث بلغات مختلفة من خلال قنوات (تي ار تي) والقيام بالخطوات اللازمة لتلبية احتياجات العبادة لغير المسلمين في تركيا .

وأوضح جول أن تركيا أجرت عدة تعديلات دستورية واستصدرت مجموعة من القوانين ، مشيراً إلى أن الوظيفة الأولى للحكومة هي تطبيق هذه الإصلاحات وأن وتيرة التطبيق ستتواصل خلال المفاوضات وبعد الحصول على موعد المفاوضات أيضاً .

وقال : إن كل هدفنا هو إحلال الديمقراطية والحريات في تركيا على أعلى مستوى وعدم ترك حجة للاتحاد الأوروبي ، مضيفاً أن قمة الاتحاد الأوروبي نهاية العام ستتأكد من أن تركيا حققت المعايير السياسية أم لا .

ومن جهة أخرى كثفت الحكومة التركية خلال اجتماع لها من أعمالها الرامية لاستصدار بعض القوانين الضرورية من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي قبل بدء عطلة مجلس الأمة .

وصرح جميل جيجيك وزير العدل والناطق باسم الحكومة عقب الاجتماع أن الحكومة تهدف إلى استصدار قانون العقوبات أولاً .. مشيراً إلى أنه بعد تنفيذ التعديل الدستوري ستلغي محاكم أمن الدولة فعلياً ويجب أن يصدر القانون المناسب لذلك أيضاً .

وأوضح جيجيك أن مجلس الوزراء تناول أيضاً التطورات في الشرق الأوسط وبخاصة في العراق وفلسطين التي أصبحت لها أبعاداً مثيرة للقلق تهدد السلام والاستقرار في الشرق الأوسط بدرجة كبيرة وتهدد أمن كل الناس في المنطقة .. معرباً عن ضرورة تقديم مساعدات إنسانية إلى هذه المناطق .

وكالة الانباء القطرية